تأثير أبعاد العولمة في السيادة الوطنية: دراسة ميدانية في العراق

م. م. احمد محمود محمد

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي– مكتب الوزير

Ahmed.mahmoud@mohesr.edu.iq

تاريخ الاستلام 2026/4/30 تاريخ القبول 2026/6/14 تاريخ النشر 2026/8/30

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر أبعاد العولمة (الاقتصادية، والسياسية، والتكنولوجية، والثقافية) في السيادة الوطنية، من خلال دراسة ميدانية أجريت في العراق. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداةً رئيسة لجمع البيانات من عينة قصدية بلغت (66) مفردة من الأكاديميين والخبراء والمختصين في المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية. ولتحليل البيانات، استُخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية، شملت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومعامل ارتباط بيرسون، والانحدار الخطي المتعدد. أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد العولمة والسيادة الوطنية، كما تبين أن العولمة الاقتصادية والعولمة الثقافية لهما تأثير معنوي في السيادة الوطنية ضمن عينة الدراسة، في حين لم يظهر للعولمة السياسية والعولمة التكنولوجية تأثير معنوي في نموذج الدراسة. كما أوضحت النتائج أن أبعاد العولمة تفسر (48.5%) من التغيرات في السيادة الوطنية. وخلصت الدراسة إلى أن تأثير أبعاد العولمة في السيادة الوطنية يختلف باختلاف طبيعة كل بعد، وأن هذه النتائج تقتصر على عينة الدراسة والبيئة العراقية، الأمر الذي يستدعي إجراء دراسات مستقبلية على عينات أوسع وفي بيئات مختلفة.

الكلمات المفتاحية: السيادة الوطنية، العولمة الاقتصادية، العولمة الثقافية، استقلال القرار الوطني.

The Impact of the Dimensions of Globalization on National Sovereignty: A Field Study in Iraq

Assistant Lecturer. Ahmed Mahmoud Mohamed

Ministry of Higher Education and Scientific Research- Office of the Minister

Abstract:

This research aims to analyze the impact of the dimensions of globalization (economic, political, technological, and cultural) on national sovereignty through a field study conducted in Iraq. The study adopted

a descriptive-analytical approach and used a questionnaire as the primary data collection tool from a purposive sample of 66 academics, experts, and specialists in the political, economic, and administrative fields. A range of statistical methods were employed to analyze the data, including arithmetic means, standard deviations, Pearson's correlation coefficient, and multiple linear regression. The results showed a statistically significant positive correlation between the dimensions of globalization and national sovereignty. Economic and cultural globalization were found to have a significant impact on national sovereignty within the study sample, while political and technological globalization did not show a significant impact. The results also indicated that the dimensions of globalization explain 48.5% of the changes in national sovereignty. The study concluded that the impact of globalization dimensions on national sovereignty varies depending on the nature of each dimension, and that these findings are limited to the study sample and the Iraqi context. This necessitates future studies with larger samples and in different contexts.

Keywords: National Sovereignty, Economic Globalization, Cultural Globalization, National Decision-Making Independence.

المقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات جوهرية نتيجة تسارع ظاهرة العولمة، التي لم تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل امتدت لتشمل الأبعاد السياسية والثقافية والتكنولوجية. وقد أدت هذه التحولات إلى إعادة تشكيل طبيعة العلاقات الدولية، وتقليص الحدود التقليدية بين الدول، مما أثر بشكل مباشر في مفهوم السيادة الوطنية.

ففي ظل الانفتاح الاقتصادي، وتزايد دور الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية، أصبح من الصعب على الدول الاحتفاظ بسيطرة مطلقة على قراراتها الداخلية والخارجية. كما أن التطور التكنولوجي وثورة المعلومات ساهما في تقليص قدرة الحكومات على التحكم في تدفق المعلومات ورؤوس الأموال.

وعليه، يبرز التساؤل حول مدى قدرة الدول، خصوصاً النامية منها، على الحفاظ على سيادتها في ظل هذه التحديات المتزايدة.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت العلاقة بين العولمة والسيادة الوطنية، فإن نتائجها ما زالت متباينة بشأن طبيعة تأثير أبعاد العولمة في السيادة الوطنية، ولا سيما في البيئة العراقية. كما أن معظم الدراسات ركزت على أحد أبعاد العولمة بصورة منفردة أو تناولت السيادة من منظور نظري، في حين تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل أثر أبعاد العولمة مجتمعة في السيادة الوطنية من خلال دراسة ميدانية تستند إلى آراء المختصين، بما يسهم في سد جانب من الفجوة المعرفية في هذا المجال.

أولاً: المشكلة:

تشهد البيئة الدولية المعاصرة تحولات متسارعة نتيجة اتساع نطاق العولمة الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والثقافية، الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً حول مدى استمرار الدولة في ممارسة سيادتها التقليدية في ظل تصاعد دور المنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، والتطورات الرقمية المتلاحقة. ورغم كثرة الدراسات التي تناولت العولمة والسيادة، فإن نتائجها ما زالت متباينة بشأن طبيعة هذا التأثير ومدى اختلافه بين أبعاد العولمة المختلفة، ولا سيما في الدول النامية. ومن هنا تتمثل مشكلة البحث في وجود غموض علمي بشأن طبيعة تأثير العولمة في السيادة الوطنية، ومدى اختلاف هذا التأثير باختلاف أبعادها، الأمر الذي يستدعي دراسة هذه العلاقة بصورة علمية.

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى تؤثر العولمة في السيادة الوطنية وقدرتها على اتخاذ قراراتها بشكل مستقل؟

ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- هل تؤدي العولمة إلى تآكل السيادة الوطنية أم إعادة تشكيلها؟
- ما دور المؤسسات الدولية في التأثير على قرارات الدول؟
- هل تختلف درجة تأثير العولمة بين الدول المتقدمة والنامية؟
- ما العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والسيادة السياسية؟

ثانياً: أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف إلى الإطار المفاهيمي لأبعاد العولمة والسيادة الوطنية.
2. قياس مستوى إدراك أفراد العينة لأبعاد العولمة والسيادة الوطنية.
3. اختبار علاقة الارتباط بين أبعاد العولمة والسيادة الوطنية.

4. قياس أثر أبعاد العولمة في السيادة الوطنية.
5. تقديم توصيات تسهم في تعزيز السيادة الوطنية في ظل تحديات العولمة.

ثالثاً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في عدة جوانب:

1. الأهمية العلمية: يسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بمفهومي العولمة والسيادة، خاصة في ظل التغيرات العالمية المتسارعة.
2. الأهمية العملية: يساعد صناع القرار في فهم تأثير العولمة على استقلالية القرار الوطني.
3. الأهمية الاستراتيجية: يسلط الضوء على التحديات التي تواجه الدول النامية في الحفاظ على سيادتها.
4. الأهمية المعاصرة: يعالج قضية من أبرز قضايا العلاقات الدولية في العصر الحديث.

رابعاً: فرضيات البحث

الفرضية الرئيسة الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد العولمة (الاقتصادية، والسياسية، والتكنولوجية، والثقافية) والسيادة الوطنية في إطار الدراسة الميدانية في العراق. ويتفرع عنها:

- توجد علاقة ارتباط بين العولمة الاقتصادية والسيادة الوطنية.
- توجد علاقة ارتباط بين العولمة السياسية والسيادة الوطنية.
- توجد علاقة ارتباط بين العولمة التكنولوجية والسيادة الوطنية.
- توجد علاقة ارتباط بين العولمة الثقافية والسيادة الوطنية.

الفرضية الرئيسة الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد العولمة في السيادة الوطنية.

خامساً: منهجية البحث

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته لطبيعة الدراسة، إذ استخدم في عرض الإطار النظري وتحليل البيانات الميدانية المستخلصة من الاستبانة واختبار فرضيات الدراسة

سادساً: مصادر البيانات :

- الكتب والدوريات العلمية.
- تقارير المنظمات الدولية (مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي).
- الدراسات الأكاديمية المنشورة.

سابعاً: أداة البحث

- اعتمدت الدراسة على الاستبانة بوصفها أداة لقياس تصورات وآراء أفراد العينة بشأن أثر أبعاد العولمة في السيادة الوطنية، ولا تهدف إلى قياس مستوى السيادة الوطنية بصورة مباشرة، وإنما تستند إلى آراء المختصين باعتبارهم الأكثر قدرة على تقييم هذه الظاهرة في ضوء خبراتهم العلمية والمهنية.
- يتكون مجتمع الدراسة من الأكاديميين والخبراء والمختصين العراقيين في مجالات العلوم السياسية والاقتصاد والإدارة، لكونهم يمتلكون المعرفة والخبرة العلمية والعملية التي تؤهلهم لتقييم أثر أبعاد العولمة في السيادة الوطنية. وقد اختيرت عينة قصدية بلغت (66) مفردة من هذه الفئات، لارتباط تخصصاتهم المباشر بموضوع الدراسة.
- أو تحليل بيانات ثانوية (مؤشرات الانفتاح الاقتصادي، السيادة، الحوكمة).
- التعريف الإجرائي للسيادة الوطنية: يقصد بالسيادة الوطنية في هذه الدراسة قدرة الدولة على ممارسة سلطاتها واستقلالية قرارها السياسي والاقتصادي، وإدارة مواردها الوطنية، وحماية مصالحها، والتعامل مع التحديات الخارجية والرقمية. ولأغراض الدراسة، جرى قياس هذا المتغير إجرائياً من خلال استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة التي تعكس إدراكهم لأثر أبعاد العولمة في السيادة الوطنية.
- حدود تعميم النتائج: تقتصر نتائج هذه الدراسة على عينة البحث والبيئة العراقية، ولا يجوز تعميمها على جميع الدول أو البيئات الأخرى، نظراً لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والمؤسسية، وهو ما يمثل أحد حدود الدراسة التي ينبغي مراعاتها عند تفسير النتائج.
- حدود البحث تتضمن:
  - الحدود المكانية: العراق.
  - الحدود البشرية: عينة من الأكاديميين والخبراء والمختصين العراقيين في المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية، بلغ عددها (66) مفردة.
  - الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على بيان أثر أبعاد العولمة (الاقتصادية، والسياسية، والتكنولوجية، والثقافية) في السيادة الوطنية.
  - الحدود الزمنية: سنة جمع البيانات 2026.

- الحدود الموضوعية: تأثير أبعاد العولمة على السيادة الوطنية.

ثامناً: دراسات سابقة

1. دراسة عراقية

هاشم عبد المطلب حسن (2025)، السيادة العراقية بعد عام 2003 من منظور بنائي، المجلة الدولية للعلوم السياسية.

هدفت الدراسة إلى تحليل مفهوم السيادة العراقية بعد عام 2003 في ضوء المنظور البنائي في العلاقات الدولية، مع التركيز على تأثير الهوية الوطنية والتفاعلات الداخلية والخارجية في إعادة تشكيل مفهوم السيادة. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل التطورات السياسية والأمنية التي شهدها العراق. وتوصلت إلى أن السيادة العراقية تأثرت بعوامل داخلية وخارجية متداخلة، وأن بناء مؤسسات الدولة وتعزيز الهوية الوطنية يمثلان أساساً لاستعادة السيادة الوطنية.

أوجه الاتفاق والاختلاف مع الدراسة الحالية:

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع السيادة الوطنية، إلا أنها ركزت على الحالة العراقية من منظور بنائي، بينما تركز الدراسة الحالية على قياس أثر أبعاد العولمة الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والثقافية في السيادة الوطنية من خلال دراسة ميدانية تعتمد على استبانة.

2. دراسة عربية

صلاح الدين محمد طحيطر المشاقبة (2021)، أثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي: دراسة حالة العراق نموذجاً.

هدفت الدراسة إلى تحليل انعكاسات العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي، مع اتخاذ العراق نموذجاً للدراسة، واعتمدت المنهج الوصفي والتحليل التاريخي وتحليل النظم. وأظهرت النتائج وجود علاقة مباشرة بين تصاعد مظاهر العولمة وتراجع بعض مظاهر السيادة الوطنية، ولا سيما في الجوانب السياسية والاقتصادية، كما أوصت بضرورة تعزيز مؤسسات الدولة وتقوية الوحدة الوطنية للحد من التدخلات الخارجية.

أوجه الاتفاق والاختلاف مع الدراسة الحالية:

تتشابه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها العلاقة بين العولمة والسيادة الوطنية، إلا أنها اعتمدت دراسة حالة وتحليلاً نظرياً، في حين تعتمد الدراسة الحالية المنهج الميداني واختبار أثر أبعاد العولمة باستخدام البيانات الميدانية في العراق.

3. دراسة أجنبية

Ahmad S. Moussalli (1998), Globalization and the Nation-State in the Arab World.

استعرضت الدراسة أثر العولمة في الدولة القومية العربية، وناقشت انعكاساتها على السيادة الوطنية في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية. وأشارت إلى أن العولمة لم تؤد إلى اختفاء الدولة الوطنية، وإنما فرضت عليها أنماطاً جديدة من التفاعل مع المؤسسات الدولية والأسواق العالمية، الأمر الذي أعاد تشكيل مفهوم السيادة الوطنية وآليات ممارستها.

أوجه الاتفاق والاختلاف مع الدراسة الحالية:

تتفق الدراسة مع الدراسة الحالية في تناول العلاقة بين العولمة والسيادة الوطنية، إلا أنها اعتمدت أسلوب المراجعة والتحليل النظري للأدبيات، بينما تتميز الدراسة الحالية بإجراء دراسة ميدانية لقياس أثر أبعاد العولمة في السيادة الوطنية في البيئة العراقية.

يتضح من الدراسات السابقة أن معظمها تناول أثر العولمة في الجوانب الاقتصادية أو السياسية بصورة منفصلة، في حين تتميز الدراسة الحالية بتحليل أثر أبعاد العولمة مجتمعة في السيادة الوطنية في إطار دراسة ميدانية في العراق.

المبحث الأول: الجانب النظري

المحور الأول: الإطار النظري للعولمة والسيادة الوطنية

أولاً: مفهوم العولمة

تُعد العولمة عملية متعددة الأبعاد تشير إلى تزايد الترابط والتكامل بين دول العالم في المجالات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، نتيجة تسارع تدفقات التجارة والاستثمار والمعلومات عبر الحدود، مما يؤدي إلى تقليص القيود الجغرافية التقليدية بين الدول[1].

كما تُعرّف العولمة بأنها عملية إعادة تنظيم للنظام العالمي تقوم على تحرير الأسواق وتعزيز التفاعل بين الاقتصادات الوطنية، بما يؤدي إلى تقليل قدرة الحكومات على التحكم الكامل في سياساتها الاقتصادية[2]. ولا تقتصر العولمة على الجانب الاقتصادي، بل امتدت لتشمل المجالات السياسية والتكنولوجية والثقافية، إذ أصبح للمنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، والمنصات الرقمية، وشبكات المعلومات تأثير متزايد في القرارات الوطنية، وهو ما أدى إلى إعادة النظر في كثير من المفاهيم التقليدية، وعلى رأسها مفهوم السيادة الوطنية. لذلك ينظر العديد من الباحثين إلى العولمة بوصفها عملية ديناميكية تعيد تشكيل العلاقات الدولية، ولا تقتصر على إزالة القيود الاقتصادية فحسب، بل تمتد آثارها إلى الجوانب القانونية والسياسية والثقافية والأمنية[3].

ثانياً: أبعاد العولمة

1. العولمة الاقتصادية: تشير العولمة الاقتصادية إلى اندماج الأسواق العالمية من خلال تحرير التجارة وتدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، حيث أصبحت الشركات متعددة الجنسيات فاعلاً رئيسياً في الاقتصاد العالمي، مما يقلل من قدرة الدول على التحكم في سياساتها المالية والنقدية [4].
2. العولمة السياسية: تتمثل العولمة السياسية في تزايد دور المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التأثير على السياسات الوطنية، مما يفرض على الدول التزامات قد تحد من استقلالية قراراتها السيادية[5].
3. العولمة التكنولوجية: أسهمت الثورة الرقمية في تعزيز العولمة من خلال تسهيل تدفق المعلومات عبر الحدود، الأمر الذي قلل من قدرة الحكومات على السيطرة على الفضاء المعلوماتي، وأوجد تحديات جديدة تتعلق بالأمن السيبراني والسيادة الرقمية[6].
4. العولمة الثقافية: تشير العولمة الثقافية إلى انتشار القيم والأنماط الثقافية العالمية، خاصة عبر وسائل الإعلام والمنصات الرقمية، مما أدى إلى تآكل بعض الخصوصيات الثقافية الوطنية[7].

ثالثاً: مفهوم السيادة الوطنية

تُعد السيادة الوطنية من المفاهيم المحورية في القانون الدولي والعلوم السياسية، إذ تمثل الأساس القانوني والسياسي الذي تستند إليه الدولة في ممارسة سلطاتها داخل إقليمها وإدارة علاقاتها الخارجية باستقلالية، بما يضمن حماية مصالحها الوطنية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. وقد ارتبط المفهوم التقليدي للسيادة

بامتلاك الدولة السلطة العليا في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية دون خضوعها لسلطة دولة أخرى، مع تمتعها بالاستقلال القانوني والاعتراف الدولي بوصفها عضواً في المجتمع الدولي[8].

إلا أن التطورات التي شهدها النظام الدولي خلال العقود الأخيرة، ولا سيما اتساع نطاق العولمة وتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول، أسهمت في إعادة صياغة مفهوم السيادة الوطنية بصورة أكثر مرونة. فلم تعد السيادة تعني الانعزال عن النظام الدولي أو التحرر المطلق من الالتزامات الخارجية، بل أصبحت ترتبط بقدرة الدولة على تحقيق التوازن بين متطلبات التعاون الدولي والمحافظة على استقلالية القرار الوطني، بما يضمن حماية مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية في بيئة دولية تتسم بالتداخل والتشابك[9].

وفي هذا السياق، لم يعد مفهوم السيادة يقتصر على البعد القانوني أو السياسي، وإنما امتد ليشمل أبعاداً جديدة فرضتها التحولات العالمية، أبرزها السيادة الاقتصادية التي تعكس قدرة الدولة على إدارة سياساتها المالية والتجارية وتقليل تعرضها للصدمات الاقتصادية الخارجية، والسيادة الرقمية التي ترتبط بالتحكم في البيانات الوطنية والبنية التحتية الرقمية وتعزيز الأمن السيبراني، فضلاً عن السيادة الثقافية التي تعبر عن قدرة الدولة على الحفاظ على هويتها الثقافية وقيمها الوطنية في ظل التدفقات الإعلامية والثقافية العابرة للحدود[10].

وتؤكد الأدبيات الحديثة أن تعزيز السيادة الوطنية في العصر الراهن لم يعد يعتمد على الانغلاق أو الحد من الانفتاح الدولي، وإنما على بناء مؤسسات وطنية قوية، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتطوير القدرات التكنولوجية، ورفع كفاءة الحوكمة، بما يمكن الدولة من التفاعل الإيجابي مع الاقتصاد العالمي مع الحفاظ على استقلالية قرارها الوطني. وبهذا أصبحت السيادة الوطنية مفهوماً ديناميكياً يتكيف مع التحولات الدولية دون أن يفقد جوهره المتمثل في حماية مصالح الدولة وتعزيز قدرتها على إدارة شؤونها الداخلية والخارجية بكفاءة[11].

رابعاً: تحولات مفهوم السيادة الوطنية في ظل العولمة

شهد مفهوم السيادة الوطنية تحولات جوهرية في ظل العولمة، إذ لم يعد يقتصر على السلطة المطلقة للدولة في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية، بل أصبح يرتبط بقدرتها على التكيف مع المتغيرات الدولية مع الحفاظ على استقلالية قرارها الوطني. فقد أدى اتساع الاعتماد المتبادل بين الدول، وتعاظم دور

المنظمات الدولية، وتطور التكنولوجيا الرقمية إلى إعادة تشكيل مفهوم السيادة، بحيث أصبحت ممارستها تتم في إطار من التعاون الدولي دون أن يعني ذلك زوالها أو فقدانها[12].

كما أفرزت العولمة أبعاداً جديدة للسيادة، أبرزها السيادة الاقتصادية المرتبطة بقدرة الدولة على إدارة سياساتها الاقتصادية، والسيادة الرقمية التي تعكس قدرتها على حماية بياناتها وبنيتها التحتية الرقمية، فضلاً عن السيادة الثقافية التي تتمثل في الحفاظ على الهوية الوطنية في ظل الانفتاح الثقافي العالمي. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن قوة الدولة لم تعد تقاس بدرجة انعزالها عن العالم، وإنما بقدرتها على تحقيق التوازن بين متطلبات الانفتاح العالمي وحماية مصالحها الوطنية[13].

وبناءً على ذلك، فإن العولمة لم تؤدِ إلى تراجع السيادة الوطنية بقدر ما أسهمت في إعادة تعريفها وتطوير آليات ممارستها، بما يتناسب مع التحولات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي يشهدها النظام الدولي.

خامساً: العلاقة بين العولمة والسيادة الوطنية في ضوء الاتجاهات النظرية

تعد العلاقة بين العولمة والسيادة الوطنية من الموضوعات التي حظيت باهتمام واسع في أدبيات العلاقات الدولية، وقد اختلفت الاتجاهات النظرية في تفسير طبيعة هذه العلاقة. فترى النظرية الواقعية أن الدولة تظل الفاعل الرئيس في النظام الدولي، وأن السيادة الوطنية تبقى الركيزة الأساسية لحماية المصالح الوطنية، رغم الضغوط التي تفرضها العولمة، إذ تمتلك الدول القدرة على توظيف أدواتها السياسية والاقتصادية للحفاظ على استقلال قرارها[14]. في المقابل، تؤكد النظرية الليبرالية أن العولمة عززت التعاون الدولي والاعتماد المتبادل بين الدول، مما أدى إلى انتقال بعض الاختصاصات إلى المؤسسات والمنظمات الدولية، دون أن يعني ذلك زوال السيادة الوطنية، وإنما إعادة تنظيم ممارستها بما ينسجم مع متطلبات النظام الدولي المعاصر[15].

أما نظرية الاعتماد المتبادل فترى أن تشابك العلاقات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية جعل الدول أكثر تأثراً بالمتغيرات العالمية، الأمر الذي حدّ من قدرتها على اتخاذ قرارات منفردة، ولا سيما في المجالات الاقتصادية والتجارية، وهو ما يظهر بصورة أكبر في الدول النامية[16].

في حين ترى النظرية النقدية للعولمة أن العولمة أسهمت في انتقال جزء من النفوذ من الدول إلى الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية العالمية والمنصات الرقمية، الأمر الذي فرض تحديات

جديدة على السيادة الاقتصادية والرقمية والثقافية، وأصبح يتطلب من الدول تطوير سياسات وطنية تعزز قدرتها على مواجهة هذه التحديات[17].

وتستند الدراسة الحالية إلى هذه الاتجاهات النظرية في تفسير العلاقة بين أبعاد العولمة والسيادة الوطنية، إذ تفترض أن تأثير العولمة لا يكون بالدرجة نفسها في جميع الأبعاد، وإنما يختلف تبعاً لطبيعة كل بعد والبيئة التي يطبق فيها، وهو ما تسعى الدراسة الميدانية في العراق إلى اختباره.

المحور الثاني: التحليل النظري لتأثير العولمة على السيادة الوطنية

أولاً: الاتجاهات الفكرية المفسرة للعلاقة بين العولمة والسيادة

تباينت آراء الباحثين حول تأثير العولمة على السيادة الوطنية، حيث يرى الاتجاه الليبرالي أن العولمة تعزز التعاون الدولي وتقلل من الصراعات، مما يؤدي إلى إعادة تعريف السيادة بشكل أكثر مرونة وتشاركية[18].

في المقابل، يرى الاتجاه الواقعي أن العولمة تُستخدم كأداة من قبل الدول الكبرى لفرض هيمنتها، مما يؤدي إلى تقليص السيادة الوطنية الضعيفة وزيادة تبعيتها[19].

أما الاتجاه النقدي فيؤكد أن العولمة تعمّق عدم المساواة العالمية وتؤدي إلى تهميش الدول النامية، مما يضعف قدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة[20].

ثانياً: دور الشركات متعددة الجنسيات في التأثير على السيادة

أصبحت الشركات متعددة الجنسيات من أبرز الفاعلين في النظام العالمي، حيث تمتلك موارد اقتصادية تفوق أحياناً ميزانيات بعض الدول، مما يمنحها القدرة على التأثير في السياسات الاقتصادية الوطنية[21].

كما أن هذه الشركات تضغط على الحكومات لتبني سياسات ضريبية وتنظيمية تتناسب مع مصالحها، الأمر الذي قد يحد من استقلالية القرار السيادي[22].

ثالثاً: تأثير المؤسسات الدولية على السيادة الوطنية

تلعب المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دوراً محورياً في توجيه السياسات الاقتصادية للدول، خاصة من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي التي تفرض شروطاً محددة على الدول المقترضة[23]. وقد أدى ذلك إلى تقليص قدرة الدول على رسم سياساتها الاقتصادية بشكل مستقل، خصوصاً في الدول النامية التي تعتمد على التمويل الخارجي[24].

رابعاً: العولمة والسيادة الرقمية

مع تطور الاقتصاد الرقمي، ظهرت مفاهيم جديدة مثل "السيادة الرقمية"، حيث تواجه الدول تحديات في السيطرة على البيانات والتكنولوجيا، خاصة مع هيمنة شركات التكنولوجيا العالمية[25].

كما أن الاعتماد على البنية التحتية الرقمية الأجنبية يحد من قدرة الدول على حماية بياناتها ومواطنيها، مما يمثل تهديداً جديداً للسيادة[26].

خامساً: تأثير العولمة على الدول النامية

تُعد الدول النامية الأكثر تأثراً بالعولمة، حيث تواجه تحديات تتعلق بضعف البنية الاقتصادية، وقلة التنوع الإنتاجي، مما يجعلها أكثر عرضة للتقلبات العالمية[27].

كما أن الانفتاح غير المدروس قد يؤدي إلى زيادة التبعية الاقتصادية، وبالتالي تقليص القدرة على اتخاذ قرارات سيادية مستقلة[28].

المبحث الثاني: الجانب العملي

يُعد الجانب العملي من أهم مراحل البحث العلمي، إذ يمثل الإطار التطبيقي الذي يتم من خلاله اختبار الفرضيات والتحقق من صحة النتائج النظرية التي تم التوصل إليها في المحاور السابقة. وفي هذا السياق، يهدف هذا المبحث إلى تحليل تأثير العولمة على السيادة الوطنية بصورة ميدانية، من خلال الاعتماد على أدوات وأساليب إحصائية حديثة تسهم في تقديم نتائج دقيقة وموضوعية.

وانطلاقاً من طبيعة موضوع الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تصميم استبانة شملت مجموعة من الفقرات التي تقيس أبعاد العولمة (الاقتصادية، السياسية، التكنولوجية، الثقافية) ومدى تأثيرها في السيادة الوطنية. يتكون مجتمع الدراسة من الأكاديميين والخبراء والمختصين العراقيين في مجالات العلوم السياسية والاقتصاد والإدارة، لكونهم يمتلكون المعرفة والخبرة العلمية والعملية التي تؤهلهم لتقييم أثر أبعاد العولمة في السيادة الوطنية. وقد اختيرت عينة قصدية بلغت (66) مفردة من هذه الفئات، لارتباط تخصصاتهم المباشر بموضوع الدراسة.

كما تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، فضلاً عن تحليل الارتباط والانحدار، لاختبار فرضيات البحث وقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة (أبعاد العولمة) والمتغير التابع (السيادة الوطنية).

ويهدف هذا المبحث إلى تقديم تحليل شامل للبيانات الميدانية، واستخلاص النتائج التي تسهم في تفسير طبيعة تأثير العولمة على السيادة الوطنية، بما يدعم الجوانب النظرية ويعزز من القيمة العلمية للبحث.

اولاً: تحليل المؤشرات الديموغرافية لعينة البحث

تم توضيح الخصائص الديموغرافية والشخصية لأفراد عينة الدراسة من حيث الجنس، والمؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المهنة في الجدول (1).

جدول (1) تحليل المؤشرات الديموغرافية لعينة البحث

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	25	%37.9
	انثى	41	%62.1
المجموع		66	%100
المؤهل العلمي	دراسات عليا	33	%50
	بكالوريوس	24	%36.4
	دبلوم عالي	2	%3
	اعدادية فما دون	7	%10.6
المجموع		66	%100
سنوات الخبرة	5 سنوات فاقل	29	%43.9
	من 6–10 سنوات	10	%15.2
	من 11–16 سنة	13	%19.7
	من 17–25 سنة	8	%12.1
	اكثر من 25 سنة	6	%9.1
المجموع		66	%100
المهنة	سياسي	28	%42.4
	اقتصادي	29	%43.9
	اداري	8	%12.1

	اخرى	1	%1.5
المجموع		66	%100

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS.

تُظهر البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة، والبالغ عددها (66) فرداً، مجموعة من الخصائص التي تعكس طبيعة العينة ومدى ملاءمتها لأهداف البحث. ففيما يتعلق بمتغير الجنس، يتضح أن نسبة الإناث بلغت (62.1%) بواقع (41) فرداً، في حين بلغت نسبة الذكور (37.9%) بواقع (25) فرداً، مما يشير إلى أن العينة تميل لصالح الإناث، وهو ما قد يعكس ارتفاع مستوى مشاركة الإناث في موضوع الدراسة.

أما من حيث المؤهل العلمي، فقد أظهرت النتائج أن غالبية أفراد العينة من حملة الدراسات العليا بنسبة (50%)، يليهم حملة شهادة البكالوريوس بنسبة (36.4%)، في حين بلغت نسبة فئة الإعدادية فما دون (10.6%)، والدبلوم العالي (3%)، ويعكس هذا التوزيع ارتفاع المستوى العلمي لعينة الدراسة، الأمر الذي يعزز من دقة الإجابات وموثوقية البيانات، نظراً لقدرة هذه الفئة على استيعاب مفاهيم الدراسة وتحليلها.

وفيما يتعلق بسنوات الخبرة، فقد تبيّن أن الفئة التي تمتلك خبرة (5 سنوات فأقل) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (43.9%)، تليها فئة (11–16 سنة) بنسبة (19.7%)، ثم فئة (6–10 سنوات) بنسبة (15.2%)، في حين جاءت فئة (17–25 سنة) بنسبة (12.1%)، وأخيراً فئة (أكثر من 25 سنة) بنسبة (9.1%)، مما يدل على أن العينة تضم مستويات متنوعة من الخبرات، وهو ما يسهم في تنوع الآراء وثراء نتائج الدراسة.

أما بالنسبة لمتغير المهنة، فقد أظهرت النتائج أن الفئة الاقتصادية تمثل النسبة الأعلى من العينة بنسبة (43.9%)، تليها الفئة السياسية بنسبة (42.4%)، ثم الفئة الإدارية بنسبة (12.1%)، وأخيراً فئة أخرى بنسبة (1.5%)، ويعكس هذا التوزيع تنوعاً مهنياً يتناسب مع طبيعة موضوع الدراسة، لاسيما ارتباطه بالجوانب الاقتصادية والسياسية.

وبشكل عام، يتضح أن عينة الدراسة تتميز بدرجة جيدة من التنوع في الخصائص الديموغرافية، إلى جانب ارتفاع المستوى العلمي وتعدد الخبرات، الأمر الذي يدعم موثوقية النتائج ويسهم في تقديم تحليل أكثر دقة وموضوعية لتأثير العولمة على السيادة الوطنية.

ثانياً: اختبار الثبات (Reliability Test)

يهدف اختبار الثبات إلى قياس مدى اتساق فقرات الاستبانة في قياس المتغيرات محل الدراسة، وقد تم الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، إذ تعد القيمة المقبولة إحصائياً (0.70) فأكثر مؤشراً على تمتع الأداة بدرجة ثبات جيدة.

يبين جدول (2) اختبار الثبات قيمة معامل ألفا كرونباخ لقياس درجة الاتساق الداخلي لفقرات استمارة الاستبيان الخاصة بعينة البحث، إذ بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ (0.826) لعدد فقرات بلغ (25) فقرة. وتشير هذه القيمة إلى تمتع أداة القياس بدرجة ثبات مرتفعة جداً، كونها تجاوزت الحد الأدنى المقبول إحصائياً والبالغ (0.70)، مما يدل على وجود تجانس واتساق عالي بين فقرات الاستبانة في قياس متغيرات الدراسة. وكما موضح في الجدول (2) اختبار الثبات لبيانات عينة البحث

جدول (2) اختبار الثبات لبيانات عينة البحث

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
0.826	25

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على SPSS.

وعليه يمكن الاعتماد على الاستبانة بوصفها أداة قياس مستقرة وموثوقة لإجراء التحليلات الإحصائية اللاحقة واختبار فرضيات البحث.

ثالثاً: تحليل المقاييس الوصفية لبيانات عينة البحث

يعتمد تحليل المقاييس الوصفية لبيانات عينة البحث على مجموعة من المؤشرات الإحصائية التي تهدف إلى وصف بيانات العينة وتلخيصها بصورة رقمية تساعد في فهم خصائصها الأساسية. ويعد هذا النوع من التحليل من الخطوات المهمة في الدراسات الميدانية، إذ يوضح مستوى استجابات أفراد العينة واتجاهاتهم نحو فقرات الاستبانة الخاصة بمتغيرات البحث.

1. نتائج المقاييس الوصفية لمحور العولمة الاقتصادية لعينة البحث

تُظهر نتائج المقاييس الوصفية لمحور العولمة الاقتصادية، والمعتمدة على إجابات عينة الدراسة البالغة (66) مفردة، تبايناً نسبياً في اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات هذا المحور. إذ بلغ المتوسط الحسابي للفقرة التي تنص على أن حرية التجارة تؤدي إلى تقليص الحماية للصناعات المحلية أعلى قيمة بين

الفقرات، حيث بلغ (2.89) بانحراف معياري (0.979)، مما يشير إلى ميل نسبي لدى أفراد العينة نحو الموافقة على هذه الفكرة، مع وجود درجة تشتت معتدلة في الآراء.

في المقابل، جاءت الفقرة المتعلقة بأن العولمة تزيد من اعتماد الدولة على الاقتصاد العالمي بمتوسط حسابي بلغ (2.55) وانحراف معياري (0.915)، مما يعكس مستوى متوسطاً من الاتفاق، ويشير إلى إدراك نسبي لتأثير العولمة في تعزيز الترابط الاقتصادي بين الدول.

أما الفقرات الأخرى، فقد سجلت متوسطات حسابية أقل، حيث بلغ متوسط الفقرة التي تشير إلى أن المؤسسات المالية الدولية تؤثر على السياسات الاقتصادية الوطنية (2.42) بانحراف معياري (0.681)، في حين بلغ متوسط الفقرة الخاصة بأن العولمة تحد من قدرة الدولة على التحكم في سياساتها الاقتصادية (2.36) بانحراف معياري (0.737)، وكذلك الفقرة التي تنص على أن الشركات متعددة الجنسيات تؤثر على القرار الاقتصادي للدولة بمتوسط (2.35) وانحراف معياري (0.620)، وهي جميعها تشير إلى مستوى استجابة يميل إلى الحياد أو عدم الاتفاق النسبي.

وبشكل عام، يمكن القول إن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات محور العولمة الاقتصادية جاءت دون المستوى المتوسط للمقياس (3)، مما يدل على أن أفراد العينة لا يرون أن تأثير العولمة الاقتصادية على السيادة الوطنية قوي بشكل واضح، أو أن إدراكهم لهذا التأثير لا يزال محدوداً نسبياً. كما أن قيم الانحراف المعياري تشير إلى وجود تباين مقبول في آراء المبحوثين، دون وجود تشتت كبير، مما يعزز من موثوقية النتائج. وكما موضح في جدول (3).

جدول (3) القياس الوصفية لمحور العولمة الاقتصادية لعينة البحث

البيانات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تؤدي العولمة إلى زيادة اعتماد الدولة على الاقتصاد العالمي	2.55	0.915
تحد العولمة من قدرة الدولة على التحكم في سياساتها الاقتصادية	2.36	0.737
تسهم الشركات متعددة الجنسيات في التأثير على القرار الاقتصادي للدولة	2.35	0.620
تؤدي حرية التجارة إلى تقليص الحماية للصناعات المحلية	2.89	0.979

تؤثر المؤسسات المالية الدولية على السياسات الاقتصادية الوطنية	2.42	0.681
المجموع	12.57	3.932

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على SPSS.

2.نتائج المقاييس الوصفية لمحور العولمة السياسية لعينة البحث

يُظهر جدول (4) الإحصاءات الوصفية للمحور الثاني تُظهر نتائج المقاييس الوصفية لمحور العولمة السياسية، استناداً إلى إجابات عينة الدراسة البالغة (66) مفردة، أن اتجاهات أفراد العينة تميل بشكل عام إلى الحياد أو عدم الاتفاق النسبي فيما يتعلق بتأثير العولمة على السيادة السياسية للدولة. إذ سجلت الفقرة التي تنص على أن الاتفاقيات الدولية تؤثر على السيادة الوطنية أعلى متوسط حسابي بلغ (2.48) بانحراف معياري (0.827)، مما يشير إلى إدراك نسبي لدى المبحوثين لوجود تأثير للاتفاقيات الدولية، إلا أنه ليس بمستوى مرتفع، مع وجود تباين متوسط في الآراء.

في حين جاءت الفقرة التي تشير إلى أن العولمة تقلل من استقلالية القرار السياسي للدولة بأدنى متوسط حسابي بلغ (2.09) وانحراف معياري (0.717)، مما يعكس ميلاً واضحاً نحو عدم الاتفاق النسبي، ويشير إلى أن أفراد العينة لا يرون أن العولمة تؤثر بشكل كبير في استقلالية القرار السياسي.

كما سجلت الفقرات الأخرى مستويات متقاربة، حيث بلغ متوسط الفقرة المتعلقة بأن المنظمات الدولية تفرض قيوداً على السياسات الحكومية (2.20) بانحراف معياري (0.561)، وكذلك الفقرة التي تشير إلى أن العولمة تؤدي إلى زيادة التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية بمتوسط (2.20) وانحراف معياري (0.588)، في حين بلغ متوسط الفقرة التي تنص على أن العولمة تسهم في تقليص دور الدولة في صنع القرار (2.12) بانحراف معياري (0.645)، وهي جميعها تعكس مستوى استجابة منخفض يميل إلى الحياد أو عدم الاتفاق.

وبصورة عامة، يتضح أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات هذا المحور جاءت أقل من القيمة المتوسطة للمقياس (3)، مما يدل على أن أفراد العينة لا يدركون وجود تأثير قوي وواضح للعولمة السياسية على السيادة الوطنية. كما تشير قيم الانحراف المعياري إلى وجود درجة تباين محدودة في الإجابات، مما يعزز من استقرار النتائج ويعكس تقارب وجهات نظر الباحث، كما موضح في الجدول (4) لمحور العولمة السياسية.

جدول (4) القياس الوصفية لمحور العولمة السياسية لعينة البحث

البيانات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تقلل العولمة من استقلالية القرار السياسي للدولة	2.1	0.717
تؤثر الاتفاقيات الدولية على السيادة الوطنية	2.48	0.827
تفرض المنظمات الدولية قيوداً على السياسات الحكومية	2.2	0.561
تؤدي العولمة إلى زيادة التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية	2.2	0.588
تسهم العولمة في تقليص دور الدولة في صنع القرار	2.12	0.645
المجموع	11.1	3.338

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على SPSS.

3. نتائج المقاييس الوصفية لمحور العولمة التكنولوجيا لعينة البحث

يُظهر جدول (5) تُظهر نتائج المقاييس الوصفية لمحور العولمة التكنولوجية، اعتماداً على إجابات عينة الدراسة البالغة (66) مفردة، أن اتجاهات المبحوثين تميل بشكل عام إلى الحياد أو عدم الاتفاق النسبي بشأن تأثير العولمة التكنولوجية على السيادة الوطنية. إذ سجلت الفقرة التي تنص على أن وسائل التواصل الاجتماعي تؤثر على الأمن الوطني أعلى متوسط حسابي بلغ (2.45) بانحراف معياري (0.915)، تليها الفقرة التي تشير إلى أن التكنولوجيا الحديثة تقلل من قدرة الدولة على السيطرة على المعلومات بمتوسط (2.44) وانحراف معياري (0.825)، مما يعكس إدراكاً متوسطاً نسبياً لبعض التأثيرات التكنولوجية، مع وجود تباين ملحوظ في آراء أفراد العينة.

في المقابل، جاءت الفقرة التي تنص على أن العولمة الرقمية تضعف السيادة الوطنية على بياناتها بأدنى متوسط حسابي بلغ (2.03) وانحراف معياري (0.554)، وهو ما يشير إلى ميل واضح نحو عدم الاتفاق النسبي، ويعكس ضعف إدراك المبحوثين لخطورة هذا البعد من أبعاد العولمة التكنولوجية. كما سجلت بقية الفقرات مستويات متقاربة، حيث بلغ متوسط الفقرة المتعلقة بأن الدولة تعتمد بشكل متزايد على التكنولوجيا الأجنبية (2.17) بانحراف معياري (0.571)، في حين بلغ متوسط الفقرة التي تشير إلى أن الثورة الرقمية تؤدي إلى تحديات في الرقابة الحكومية (2.11) بانحراف معياري (0.585)، وهي نتائج تعكس مستوى منخفضاً من الاتفاق.

وبشكل عام، يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور جاءت دون المستوى المتوسط للمقياس (3)، مما يدل على أن أفراد العينة لا يرون أن العولمة التكنولوجية تمثل تهديداً كبيراً للسيادة الوطنية، أو أن إدراكهم لهذا التأثير لا يزال محدوداً. كما تشير قيم الانحراف المعياري إلى وجود تباين معتدل في الإجابات، مما يعزز من موثوقية النتائج ويعكس تقارباً نسبياً في وجهات نظر المبحوثين. كما موضح في الجدول (5) لمحور العولمة التكنولوجيا.

جدول (5) القياس الوصفية لمحور العولمة التكنولوجيا لعينة البحث

البيانات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تقلل التكنولوجيا الحديثة من قدرة الدولة على السيطرة على المعلومات	2.44	0.825
تؤثر وسائل التواصل الاجتماعي على الأمن الوطني	2.45	0.915
تضعف العولمة الرقمية السيادة الوطنية على بياناتها	2.03	0.554
تعتمد الدولة بشكل متزايد على التكنولوجيا الأجنبية	2.17	0.571
تؤدي الثورة الرقمية إلى تحديات في الرقابة الحكومية	2.11	0.585
المجموع	11.2	3.450

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على SPSS.

4. نتائج المقاييس الوصفية لمحور العولمة الثقافية لعينة البحث

يُظهر جدول (6) تُظهر نتائج المقاييس الوصفية لمحور العولمة الثقافية، بالاعتماد على إجابات عينة الدراسة البالغة (66) مفردة، أن اتجاهات المبحوثين تميل بشكل عام إلى الحياد أو عدم الاتفاق النسبي فيما يتعلق بتأثير العولمة على الهوية الثقافية والسيادة الوطنية. إذ سجلت الفقرة التي تنص على أن العولمة تؤدي إلى تراجع القيم المحلية أعلى متوسط حسابي بلغ (2.23) بانحراف معياري (0.856)، مما يشير إلى وجود إدراك نسبي لهذا التأثير، مع درجة تباين ملحوظة في آراء أفراد العينة.

في المقابل، جاءت الفقرتان المتعلقتان بأن العولمة تؤثر على الهوية الثقافية للدولة ووسائل الإعلام العالمية تسهم في نشر ثقافات أجنبية بمتوسط حسابي متساوٍ بلغ (2.12) لكل منهما، بانحراف معياري (0.691) و(0.621) على التوالي، مما يعكس مستوى منخفضاً من الاتفاق، ويشير إلى أن المبحوثين لا يرون تأثيراً قوياً لهذين البعدين.

كما سجلت الفقرة التي تشير إلى أن العولمة تضعف الخصوصية الثقافية للمجتمعات متوسطاً حسابياً بلغ (2.20) بانحراف معياري (0.769)، في حين بلغ متوسط الفقرة التي تنص على أن الثقافة العالمية تؤثر على سلوك الأفراد داخل الدولة (2.15) بانحراف معياري (0.808)، وهي نتائج تعكس ميلاً عاماً نحو الحياد أو عدم الاتفاق النسبي.

وبشكل عام، يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور جاءت دون القيمة المتوسطة للمقياس (3)، مما يدل على أن أفراد العينة لا يدركون وجود تأثير قوي وواضح للعولمة الثقافية على السيادة الوطنية، أو أن هذا التأثير لا يزال محدوداً من وجهة نظرهم. كما تشير قيم الانحراف المعياري إلى وجود تباين معتدل في الإجابات، مما يعكس درجة مقبولة من الاتساق في آراء المبحوثين. كما موضح في الجدول (6) لمحور العولمة الثقافية.

جدول (6) القياس الوصفية لمحور العولمة الثقافية لعينة البحث

البيانات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تؤثر العولمة على الهوية الثقافية للدولة	2.12	0.691
تسهم وسائل الإعلام العالمية في نشر ثقافات أجنبية	2.12	0.621
تؤدي العولمة إلى تراجع القيم المحلية	2.23	0.856
تضعف العولمة الخصوصية الثقافية للمجتمعات	2.20	0.769
تؤثر الثقافة العالمية على سلوك الأفراد داخل الدولة	2.15	0.808
المجموع	10.820	3.745

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على SPSS.

5. نتائج المقاييس الوصفية لمحور السيادة الوطنية لعينة البحث

يُظهر جدول (7) تُظهر نتائج المقاييس الوصفية لمتغير السيادة الوطنية، بالاعتماد على إجابات عينة الدراسة البالغة (66) مفردة (باستثناء فقرة واحدة بلغ عدد الإجابات الصحيحة لها 65)، أن اتجاهات المبحوثين تميل بشكل عام إلى الحياد أو عدم الاتفاق النسبي بشأن مستوى تمتع الدولة بسيادتها في ظل العولمة.

إذ سجلت الفقرة التي تنص على أن الدولة تحافظ على استقلالها السياسي رغم العولمة أعلى متوسط حسابي بلغ (2.52) بانحراف معياري (0.932)، مما يشير إلى وجود إدراك نسبي لدى المبحوثين بقدرة الدولة على الحفاظ على جانب من استقلالها السياسي، مع وجود تباين ملحوظ في الآراء. تليها الفقرة التي تشير إلى أن الدولة تستطيع حماية مواردها من التأثيرات الخارجية بمتوسط حسابي بلغ (2.45) وانحراف معياري (0.748)، وهو ما يعكس مستوى متوسطاً من الاتفاق النسبي.

كما بلغ متوسط الفقرة التي تنص على أن العولمة لا تؤثر بشكل كبير على السيادة الوطنية (2.38) بانحراف معياري (0.744)، مما يدل على وجود ميل نسبي نحو عدم الاتفاق، ويعكس إدراكاً ضمنياً لتأثير العولمة، وإن لم يكن بدرجة عالية. في حين بلغ متوسط الفقرة المتعلقة بأن الدولة لا تزال قادرة على التحكم في سياساتها الاقتصادية (2.24)بانحراف معياري (0.634)، وهو ما يشير إلى ضعف مستوى الاتفاق على هذه القدرة.

أما أدنى متوسط حسابي فقد سُجل للفقرة التي تنص على أن الدولة تمتلك القدرة الكاملة على اتخاذ قراراتها الداخلية حيث بلغ (2.00) بانحراف معياري (0.632)، مما يعكس ميلاً واضحاً نحو عدم الاتفاق، ويشير إلى أن أفراد العينة يرون أن السيادة الداخلية للدولة ليست مطلقة في ظل العولمة.

وبشكل عام، يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المتغير جاءت دون المستوى المتوسط للمقياس (3)، مما يدل على أن المبحوثين لا يرون أن الدولة تتمتع بسيادة كاملة في ظل العولمة، بل إن هناك قيوداً تؤثر بدرجات متفاوتة على استقلالية القرار الوطني. كما تشير قيم الانحراف المعياري إلى وجود تباين معتدل في الإجابات، مما يعكس درجة مقبولة من الاتساق في آراء أفراد العينة. كما موضح في الجدول (7) لمحور السيادة الوطنية.

جدول (7) القياس الوصفية لمحور السيادة الوطنية لعينة البحث

البيانات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تمتلك الدولة القدرة الكاملة على اتخاذ قراراتها الداخلية	2.0	0.632
لا تزال الدولة قادرة على التحكم في سياساتها الاقتصادية	2.24	0.634
تحافظ الدولة على استقلالها السياسي رغم العولمة	2.52	0.932

تستطيع الدولة حماية مواردها من التأثيرات الخارجية	2.45	0.748
لا تؤثر العولمة بشكل كبير على السيادة الوطنية	2.38	0.744
المجموع	11.950	3.690

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على SPSS.

رابعاً: العلاقة بين محاور البحث

يُعد اختبار العلاقة بين محاور الدراسة من الخطوات الأساسية في الجانب التحليلي للبحث، إذ يهدف إلى الكشف عن طبيعة وقوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في أبعاد العولمة (الاقتصادية، السياسية، التكنولوجية، الثقافية) والمتغير التابع المتمثل في السيادة الوطنية. ويسهم هذا الاختبار في التحقق من مدى وجود ارتباط ذي دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات، بما يدعم أو يرفض فرضيات البحث.

ولتحقيق ذلك، يتم الاعتماد على الأساليب الإحصائية المناسبة، وفي مقدمتها معامل الارتباط (Pearson)، الذي يُستخدم لقياس اتجاه العلاقة (طردية أو عكسية) وقوتها بين محاور الدراسة. كما يساعد هذا التحليل في بيان ما إذا كان تزايد مظاهر العولمة بأبعادها المختلفة يرتبط بتغير مستوى السيادة الوطنية، سواء من حيث الاستقلال السياسي، أو السيطرة الاقتصادية، أو القدرة على اتخاذ القرار الوطني.

وتنبع أهمية هذا الاختبار من كونه يوفر دليلاً إحصائياً يدعم التفسير العلمي للنتائج، ويُسهم في بناء استنتاجات دقيقة حول طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، الأمر الذي يساعد في تقديم توصيات عملية تسهم في تعزيز قدرة الدول على التكيف مع العولمة والحفاظ على مستويات مناسبة من السيادة في ظل التغيرات العالمية المتسارعة.

1. معامل الارتباط (Pearson)

يُظهر جدول (8) تُظهر نتائج تحليل الارتباط باستخدام معامل ارتباط بيرسون وجود علاقات ارتباطية موجبة بين أبعاد العولمة ومتغير السيادة الوطنية، حيث تم اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة (العولمة الاقتصادية، السياسية، التكنولوجية، الثقافية) والمتغير التابع (السيادة الوطنية) على عينة بلغت (66) مفردة.

إذ يتضح أن العولمة الاقتصادية ترتبط بعلاقة طردية معنوية مع السيادة الوطنية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.580**) عند مستوى دلالة (0.000)، وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباط متوسطة إلى قوية، مما يعني أنه كلما زادت مظاهر العولمة الاقتصادية زاد تأثيرها على السيادة الوطنية.

كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين العولمة السياسية والسيادة الوطنية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.465**) عند مستوى دلالة (0.000)، وهو ما يعكس علاقة متوسطة تشير إلى تأثير ملموس للعولمة السياسية على السيادة الوطنية.

وفيما يتعلق بـ العولمة التكنولوجية، فقد بلغ معامل الارتباط مع السيادة الوطنية (0.410**) عند مستوى دلالة (0.001)، مما يدل على وجود علاقة طردية معنوية متوسطة، تعكس أن التطور التكنولوجي والعولمة الرقمية لهما دور في التأثير على السيادة الوطنية.

أما العولمة الثقافية، فقد أظهرت أيضاً علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية مع السيادة الوطنية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.452**) عند مستوى دلالة (0.000)، مما يشير إلى وجود تأثير متوسط للعوامل الثقافية المرتبطة بالعولمة على السيادة الوطنية.

وبصورة عامة، يتضح أن جميع أبعاد العولمة ترتبط بعلاقات موجبة ومعنوية مع السيادة الوطنية عند مستوى دلالة (0.01)، مما يدل على وجود تأثير مترابط بين هذه الأبعاد. كما تُظهر النتائج أن أقوى علاقة كانت للعولمة الاقتصادية، تليها العولمة السياسية، ثم الثقافية، وأخيراً التكنولوجية.

كما تشير النتائج إلى وجود علاقات ارتباطية موجبة بين أبعاد العولمة نفسها، مثل العلاقة بين العولمة الاقتصادية والتكنولوجية (0.488**)، والسياسية (0.447**)، مما يعكس تداخل هذه الأبعاد وتأثيرها المشترك.

وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين العولمة بأبعادها المختلفة والسيادة الوطنية، الأمر الذي يدعم رفض الفرضية العدمية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات.

جدول (8) يظهر معامل الارتباط Pearson

		العولمة الاقتصادية	العولمة السياسية	العولمة التكنولوجية	العولمة الثقافية	السيادة الوطنية
العولمة الاقتصادية	Pearson Correlation	1	0.447**	0.488**	0.161	0.580**
	Sig. (2-tailed)		0.000	0.000	0.198	0.000
	N	66	66	66	66	66
العولمة السياسية	Pearson Correlation	0.447**	1	0.346**	0.337**	0.465**
	Sig. (2-tailed)	0.000		0.004	0.006	0.000
	N	66	66	66	66	66
العولمة التكنولوجية	Pearson Correlation	0.488**	0.346**	1	0.377**	0.410**
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.004		0.002	0.001
	N	66	66	66	66	66
العولمة الثقافية	Pearson Correlation	0.161	0.337**	0.377**	1	0.452**
	Sig. (2-tailed)	0.198	0.006	0.002		0.000
	N	66	66	66	66	66
السيادة الوطنية	Pearson Correlation	0.580**	0.465**	0.410**	0.452**	1
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.000	0.001	0.000	
	N	66	66	66	66	66
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).						

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على SPSS.

2.تحليل الانحدار الخطي

يُظهر جدول (9) تُظهر نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وجود تأثير لأبعاد العولمة (الاقتصادية، السياسية، التكنولوجية، الثقافية) في متغير السيادة الوطنية، حيث بلغ معامل الارتباط المتعدد (R =

(0.696، وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية نسبياً بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع. كما بلغ معامل التحديد($R^2 = 0.485$) ، مما يعني أن ما نسبته (48.5%) من التغيرات في السيادة الوطنية يمكن تفسيرها من خلال أبعاد العولمة المدروسة، في حين تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج. أما معامل التحديد المعدل (Adjusted $R^2 = 0.451$) فيعكس دقة النموذج بعد تعديل عدد المتغيرات، وهو ما يدل على ملاءمة النموذج للتحليل..

جدول (9) تحليل الانحدار الخطي البسيط

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.696[a]	0.485	0.451	0.37854
a. Predictors: (Constant), العولمة الثقافية، العولمة الاقتصادية، العولمة السياسية، العولمة التكنولوجية				

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على SPSS.

وبالانتقال إلى اختبار معنوية النموذج ككل، تشير نتائج تحليل التباين (ANOVA) إلى أن قيمة (F) بلغت (14.337) عند مستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية، وأن المتغيرات المستقلة مجتمعة تؤثر بشكل معنوي في السيادة الوطنية.

جدول (10) تحليل التباين (**ANOVA**[a])

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	.Sig
1	Regression	8.217	4	2.054	14.337	000[b].
	Residual	8.741	61	143.		
	Total	16.958	65			
a. Dependent Variable: السيادة الوطنية						
b. Predictors: (Constant), العولمة الثقافية، العولمة الاقتصادية، العولمة السياسية، العولمة التكنولوجية						

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على SPSS.

وبالانتقال إلى جدول (11) معاملات الانحدار، أما فيما يتعلق بتأثير كل متغير مستقل على حدة، فقد أظهرت نتائج معاملات الانحدار ما يلي:

- العولمة الاقتصادية :كان لها تأثير موجب ومعنوي على السيادة الوطنية، حيث بلغ معامل الانحدار ($B = 0.483$) وقيمة ($Beta = 0.455$) عند مستوى دلالة (0.000)، مما يشير إلى أن هذا

البعد يُعد الأكثر تأثيراً بين أبعاد العولمة، تتفق هذه النتيجة مع نظرية الاعتماد المتبادل (Interdependence Theory) التي ترى أن تزايد اندماج الاقتصادات الوطنية في الاقتصاد العالمي يؤدي إلى تقليص قدرة الدولة على إدارة سياساتها الاقتصادية بصورة مستقلة، نتيجة ازدياد الترابط بين الأسواق العالمية، وتنامي دور المؤسسات المالية الدولية، والشركات متعددة الجنسيات. كما تنسجم مع الاتجاهات الليبرالية التي تنظر إلى العولمة بوصفها عملية تعزز الترابط الاقتصادي بين الدول، بما ينعكس على طبيعة ممارسة السيادة الاقتصادية

- العولمة الثقافية: أظهرت أيضاً تأثيراً موجباً ومعنوياً، حيث بلغ معامل الانحدار (B = 0.365) وقيمة (Beta = 0.324) عند مستوى دلالة (0.003)، مما يدل على أن العوامل الثقافية المرتبطة بالعولمة تسهم بشكل واضح في التأثير على السيادة الوطنية تتفق هذه النتيجة مع النظرية النقدية للعولمة التي ترى أن انتقال القيم والأنماط الثقافية عبر الحدود يؤدي إلى إعادة تشكيل الهويات الوطنية، ويؤثر في الخصوصية الثقافية للمجتمعات، بما ينعكس بصورة غير مباشرة على مفهوم السيادة الوطنية. كما تؤكد هذه النظرية أن التأثير الثقافي للعولمة يتجاوز الجوانب الاقتصادية ليصل إلى القيم والهوية والشرعية السياسية.
- العولمة السياسية: لم يظهر لها تأثير معنوي، وعلى الرغم من عدم ظهور تأثير معنوي للعولمة السياسية في نموذج الدراسة، فإن هذه النتيجة لا تعني انتفاء أثرها على السيادة الوطنية بصورة عامة، وإنما تعكس طبيعة عينة الدراسة وحدودها. فالمدرسة الواقعية (Realism) تؤكد أن الدولة تظل الفاعل الرئيس في النظام الدولي، وأنها تحتفظ بقدر كبير من سيادتها رغم تنامي دور المنظمات الدولية. وفي المقابل، ترى المدرسة الليبرالية أن المؤسسات الدولية والاتفاقيات متعددة الأطراف تؤثر بدرجات متفاوتة في عملية صنع القرار الوطني، الأمر الذي يجعل تأثير العولمة السياسية متغيراً باختلاف البيئة السياسية ومستوى اندماج الدول في النظام الدولي. حيث بلغ مستوى الدلالة (0.179) وهو أكبر من (0.05)، مما يعني عدم وجود تأثير إحصائي معنوي لهذا البعد في السيادة الوطنية ضمن هذا النموذج.
- العولمة التكنولوجية: كذلك لم تُظهر تأثيراً معنوياً، كما أن عدم ظهور تأثير معنوي للعولمة التكنولوجية في هذه الدراسة لا يتعارض مع الأدبيات الحديثة التي تؤكد تصاعد أهمية السيادة الرقمية في العلاقات الدولية. فقد أصبحت قضايا الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وتدفق البيانات، وهيمنة شركات

التكنولوجيا العالمية من أبرز التحديات التي تواجه السيادة الوطنية في العصر الرقمي. إلا أن هذا التأثير قد لا يظهر بصورة واضحة في جميع البيئات أو العينات البحثية، الأمر الذي قد يفسر عدم معنويته في الدراسة الحالية. حيث بلغ مستوى الدلالة (0.895)، مما يشير إلى ضعف تأثير هذا البعد مقارنة ببقية الأبعاد.

وبناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن تأثير العولمة على السيادة الوطنية يختلف باختلاف أبعادها، حيث يُعد كل من البعد الاقتصادي والثقافي الأكثر تأثيراً، وعلى الرغم من أن نتائج الانحدار الخطي المتعدد أظهرت عدم وجود تأثير معنوي لكل من العولمة السياسية والعولمة التكنولوجية في السيادة الوطنية ضمن نموذج الدراسة، فإن هذه النتيجة ينبغي تفسيرها في إطار حدود الدراسة وطبيعة عينة البحث، ولا يجوز تعميمها على جميع الدول أو البيئات. فالأدبيات السياسية والدستورية تؤكد أن المنظمات الدولية، والاتفاقيات الدولية، وآليات حماية حقوق الإنسان، والضغوط الدبلوماسية، تمارس بدرجات متفاوتة تأثيراً في كيفية ممارسة الدول لسيادتها. كما تشير الأدبيات الحديثة إلى أن التطورات التكنولوجية، ولا سيما الذكاء الاصطناعي، والفضاء السيبراني، والسيادة الرقمية، وهيمنة شركات التكنولوجيا العالمية، أصبحت من أبرز العوامل المؤثرة في مفهوم السيادة المعاصرة. وعليه، فإن عدم ظهور هذا التأثير في الدراسة الحالية قد يعود إلى خصائص العينة أو طبيعة البيئة التي أجريت فيها الدراسة أو محدودية المتغيرات المقاسة، ولا يعني انتفاء تأثير العولمة السياسية أو التكنولوجية على السيادة الوطنية بصورة عامة.

جدول (11) معاملات الانحدار

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-0.191	0.357		-0.534	0.595
	الاقتصادية العولمة	0.483	0.120	0.455	4.032	0.000
	السياسية العولمة	0.209	0.154	0.147	1.360	0.179
	التكنولوجية العولمة	0.018	0.138	0.015	0.132	0.895
	الثقافية العولمة	0.365	0.116	0.324	3.148	0.003
a. Dependent Variable: السيادة الوطنية						

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على SPSS.

استناداً إلى نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد، والتي أظهرت أن نموذج الانحدار ككل كان ذا دلالة إحصائية عند مستوى (Sig = 0.000) وقيمة(F = 14.337) ، يمكن تقييم فرضيات البحث على النحو الآتي:

أولاً: الفرضية الرئيسة (H0)

تنص الفرضية العدمية على أنه :**لا يوجد تأثير ذو دلالة للعولمة على السيادة الوطنية.**"

وبالرجوع إلى نتائج التحليل، يتضح أن أبعاد العولمة مجتمعة تفسر نسبة (48.5%) من التغيرات في السيادة الوطنية(R^2 = 0.485) ، وأن النموذج معنوي إحصائياً، مما يدل على وجود تأثير فعلي للعولمة على السيادة الوطنية. وعليه، يتم رفض الفرضية العدمية(H0) .

ثانياً: الفرضية البديلة(H1)

تنص الفرضية البديلة على أنه: **يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للعولمة على السيادة الوطنية، ويتمثل في تقليص استقلالية القرار الوطني.**"

وقد أظهرت النتائج أن:

- **العولمة الاقتصادية** لها تأثير موجب ومعنوي .(Sig = 0.000)
- **العولمة الثقافية** لها تأثير موجب ومعنوي .(Sig = 0.003)

في حين أن:

- العولمة السياسية (Sig = 0.179)
- العولمة التكنولوجية (Sig = 0.895)

لم تظهر لهما دلالة إحصائية.

وعليه، يتم قبول الفرضية البديلة (H1) قبولاً جزئياً، حيث ثبت أن للعولمة تأثيراً ذا دلالة إحصائية على السيادة الوطنية، إلا أن هذا التأثير يتركز بشكل رئيس في البعدين الاقتصادي والثقافي دون غيرهما.

استنتاج تحليلي

تشير النتائج إلى أن العولمة لا تؤثر بشكل متجانس عبر جميع أبعادها، بل إن تأثيرها على السيادة الوطنية يختلف حسب طبيعة البعد، حيث يُعد البعد الاقتصادي الأكثر تأثيراً، يليه البعد الثقافي، في حين لم يظهر لكل من البعدين السياسي والتكنولوجي تأثير معنوي ضمن نموذج الدراسة.

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات:

في ضوء نتائج التحليل الوصفي واختبارات الارتباط والانحدار، توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

1- أظهرت النتائج أن مستوى إدراك أفراد العينة في العراق لتأثير أبعاد العولمة في السيادة الوطنية جاء منخفضاً نسبياً، إذ كانت المتوسطات الحسابية لجميع الأبعاد دون المستوى المتوسط.

2- كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد العولمة مجتمعة والسيادة الوطنية، بما يشير إلى وجود ترابط بين هذه المتغيرات في إطار الدراسة الميدانية.

3- بينت نتائج الدراسة الميدانية في العراق أن أفراد العينة يرون وجود تأثير معنوي للعولمة الاقتصادية في السيادة الوطنية، مما يعكس أهمية البعد الاقتصادي بوصفه أكثر أبعاد العولمة تأثيراً في البيئة محل الدراسة.

4- أوضحت نتائج الانحدار أن أبعاد العولمة تفسر ما نسبته (48.5%) من التغيرات في السيادة الوطنية، وهو ما يدل على أن هذه الأبعاد تمثل عاملاً مؤثراً، إلى جانب وجود عوامل أخرى لم تتناولها الدراسة.

5- أظهرت النتائج أن تأثير أبعاد العولمة في السيادة الوطنية يختلف باختلاف طبيعة كل بعد، الأمر الذي يؤكد أن السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية أصبحت مفهوماً ديناميكياً يتأثر بدرجات متفاوتة بالعوامل الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والثقافية.

6- يعكس التباين المعتدل في آراء أفراد العينة اختلافاً في تقديرهم لمدى تأثير أبعاد العولمة في السيادة الوطنية، وهو ما يعزز موضوعية النتائج ويؤكد أهمية إجراء دراسات أوسع في بيئات مختلفة للتحقق من مدى ثبات هذه النتائج.

ثانياً: التوصيات

استناداً إلى نتائج الدراسة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. ضرورة تنويع القاعدة الاقتصادية الوطنية وتعزيز مرونتها، بما يقلل من هشاشة الاقتصاد الوطني أمام التقلبات الاقتصادية العالمية، ويزيد من قدرة الدولة على الحفاظ على استقلال قرارها الاقتصادي في ظل المتغيرات الدولية.
2. دعم القطاعات الإنتاجية والصناعات الوطنية ورفع قدرتها التنافسية، بما يسهم في تعزيز الاستقلال الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية.
3. تعزيز الهوية الثقافية الوطنية من خلال تطوير البرامج التعليمية والإعلامية التي ترسخ القيم الوطنية مع الانفتاح الواعي على الثقافات الأخرى.
4. تعزيز القدرات الوطنية في مجالات التحول الرقمي والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي، بما يدعم السيادة الرقمية ويحد من الاعتماد المفرط على التقنيات الأجنبية.
5. تطوير آليات التعاون مع المنظمات الدولية بما يضمن تحقيق المصالح الوطنية والحفاظ على استقلالية القرار الوطني في إطار الالتزامات الدولية.
6. إجراء دراسات مستقبلية على عينات أكبر وفي محافظات عراقية مختلفة أو من خلال دراسات مقارنة بين عدد من الدول، للتحقق من مدى اختلاف تأثير أبعاد العولمة في السيادة الوطنية باختلاف البيئات السياسية والاقتصادية.

الهوامش:

(1) Shangquan, Economic Globalization: Trends, Risks and Challenges. United Nations Publications, 2021, p. 3.

(2) Steger, Globalization: A Very Short Introduction (5th ed.). Oxford University Press, 2023, p. 15.

(3) Held et al. Held, David, Anthony McGrew, David Goldblatt, and Jonathan Perraton. Global Transformations: Politics, Economics and Culture. Stanford, CA: Stanford University Press, 1999, p. 16–28.

(4) Rodrik, D. Straight Talk on Trade: Ideas for a Sane World Economy. Princeton University Press, 2021. p. 42.

(5) Weiss, T. G., & Wilkinson, R. International Organization and Global Governance. Routledge, 2022, p. 67.

(6) Kharas, H., & McArthur, J. The Future of Globalization in the Digital Age. Brookings Institution Press, 2020. p. 28.
(7) Tomlinson, J. Globalization and Culture. University of Chicago Press, 2020, p. 90
(8) Krasner, Stephen D. Sovereignty: Organized Hypocrisy. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999, p. 9-25.
(9) Weiss, Thomas G., and Rorden Wilkinson. Global Governance: Why? What? Whither? 2nd ed. Cambridge: Polity Press, 2023.
(10) World Bank. World Development Report 2024: The Middle-Income Trap. Washington, DC: World Bank. p.44:51 & OECD. 2024. OECD Digital Economy Outlook 2024. Paris: Organization for Economic Co-operation and Development. p. 25:38.
(11) World Bank, 2024, p. 95–103. & United Nations. 2023. Our Common Agenda: Policy Brief on a New Agenda for Peace. New York: United Nations, p. 18:23.
(12) Weiss and Wilkinson, 2023, p. 52–56.
(13) OECD 2024, p. 28–33; & World Bank 2024, p. 97–101.
(14) Mearsheimer, John J. The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities. New Haven, CT: Yale University Press, 2018.
(15) Keohane, Robert O. Power and Governance in a Partially Globalized World. London: Routledge, 2002, p. 9-25.
(16) Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye Jr. Power and Interdependence. 4th ed. Boston: Pearson, 2012, p. 17- 25.
(17) Held,1999, p. 429:452.
(18) Steger, 2023, p. 68.
(19) Brown, C. Sovereignty, Rights and Justice. Cambridge: Polity Press, 2022, p. 102.
(20) Stiglitz, J. E. People, Power, and Profits: Progressive Capitalism for an Age of Discontent. W. W. Norton & Company, 2020, p. 156.
(21) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). World Investment Report 2022, p. 95.
(22) Rodrik, 2021, p. 120.
(23) Weiss & Wilkinson, 2022, p. 140.
(24) World Bank, 2023, p. 112.
(25) Kharas & MacArthur, 2020, p. 63.
(26) UNCTAD, 2022, p. 132.
(27) Shangquan, 2021, p. 21.
(28) Stiglitz, 2020, p. 178.

المصادر:

1- Brown, C. Sovereignty, Rights and Justice. Cambridge: Polity Press, 2022.
2- Held, David, Anthony McGrew, David Goldblatt, and Jonathan Perraton. Global Transformations: Politics, Economics and Culture. Stanford, CA: Stanford University Press, 1999.
3- Keohane, Robert O. Power and Governance in a Partially Globalized World. London: Routledge, 2002.
4- Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye Jr. Power and Interdependence. 4th ed. Boston: Pearson, 2012.
5- Kharas, H., & McArthur, J. The Future of Globalization in the Digital Age. Brookings Institution Press, 2020.
6- Krasner, Stephen D. Sovereignty: Organized Hypocrisy. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999.
7- Mearsheimer, John J. The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities. New Haven, CT: Yale University Press, 2018.
8- OECD. 2024. OECD Digital Economy Outlook. Paris: Organization for Economic Co-operation and Development, 2024.
9- Rodrik, D. Straight Talk on Trade: Ideas for a Sane World Economy. Princeton University Press, 2021.
10- Shangquan, G. Economic Globalization: Trends, Risks and Challenges. United Nations Publications, 2021.
11- Steger, M. B. Globalization: A Very Short Introduction (5th ed.). Oxford University Press, 2023.
12- Stiglitz, J. E. People, Power, and Profits: Progressive Capitalism for an Age of Discontent. W. W. Norton & Company, 2020.
13- Tomlinson, J. Globalization and Culture. University of Chicago Press, 2020.
14- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). World Investment Report 2022. United Nations.
15- United Nations. Our Common Agenda: Policy Brief on a New Agenda for Peace. New York: United Nations, 2023.
16- Weiss, T. G., & Wilkinson, R. International Organization and Global Governance. Routledge, 2022.
17- Weiss, Thomas G., and Rorden Wilkinson. Global Governance: Why? What? Whither? 2nd ed. Cambridge: Polity Press, 2023.